

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والعشرين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف،

يوم الثلاثاء، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد فاليري لوشينين (الاتحاد الروسي)

الرئيس (تكلم بالروسية): نفتح الجلسة العامة السابعة والعشرين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح. وبالنسبة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي، أود أن أرحب بحرارة بمعالي السيد بان كي - مون، وزير الخارجية والتجارة في جمهورية كوريا، الذي سيكون أول متكلم في جلسة اليوم. ولمعالي السيد بان كي - مون مسار مهني متميز سواء في حكومة بلده أو في المنظمات الدولية. وقد أتيحت لي فرصة العمل مع السيد بان كي - مون منذ وقت مضى في فيينا. واعترافاً بخدماته الحالية وبمهنته الرفيعة، رشحته حكومة جمهورية كوريا لشغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة.

وأود إعلامكم بأن قائمة المتكلمين لليوم تضم سعادة البروفيسورة أكيكو ياماناكا، نائبة وزير الخارجية في اليابان.

وأدعو الآن وزير الخارجية والتجارة في جمهورية كوريا، معالي السيد بان كي - مون، إلى مخاطبة المؤتمر. الكلمة لكم معالي الوزير.

السيد بان كي - مون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، استمحو لي بداية أن أعرب عن عظيم سعادتي بالتحدث في جلسة يرأسها رئيس محنك مثلكم وصديق قديم. وإني أتمنى لكم كل النجاح في مساعيكم النبيلة. ولا زلت أحتفظ بذكريات عزيزة من فترة عملي معكم عندما كنت سفيراً في فيينا.

ولي عظيم الشرف أن أتحدث في هذه القاعة التاريخية التي احتضنت لأعوام شؤون تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي، ومنحت العالم معاهدات بارزة مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة (الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة البيولوجية)، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وإذا كانت نتائج أعمال المؤتمر قد تقلصت في السنوات الأخيرة، فإنني واثق من أنه في الأجل الطويل سيتبين أن حالة السكون الحالي كانت مجرد توقف لاستجماع القوى قبل الحصاد المقبل. لكن ذلك يتطلب التزام الجميع التزاماً راسخاً باتباع النهج المتعدد الأطراف في صياغة منهاج عمل مشترك لتحسين أمن جميع الدول.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالرؤساء الستة لعام ٢٠٠٦ على مبادرتهم الجديدة المتمثلة في إجراء مناقشات متعمقة ومركزة. وأود بكل تأكيد أن أشجع الرؤساء على الاستمرار في عملهم الجيد على أمل أن تفضي المناقشات المكثفة إلى كسر طوق الجمود.

وقد أدى فشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفشل مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة الذي عقد في السنة الماضية في التوصل إلى أي تقدم على صعيد عدم الانتشار ونزع السلاح إلى شعور عميق بخيبة الأمل، ولكن يجب ألا نفقد الأمل. بل يجب علينا أن ندق ناقوساً للتنبيه وأن نحشد أفضل ما نملك من حكمة جماعية لنفخ روح جديدة في مؤتمر نزع السلاح.

وفي هذا الصدد، أرحب بالتقرير الذي أصدرته مؤخراً اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل التي يرأسها الدكتور هانز بليكس، من السويد. ويوصي التقرير، في جملة أمور، بعقد مؤتمر قمة عالمي لإجراء استعراض شامل

لمسائل عدم الانتشار ونزع السلاح، وبتعجيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واستئناف المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وأتفق مع الرأي القائل إن الالتزام العالمي بهذه المسائل على أعلى مستوى سيؤدي لا محالة إلى إعادة تركيز اهتمام العالم على التهديدات الحالية والمستقبلية التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل. وبذلك، يمكننا أن نجدد العزم على إحراز تقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وقد أيدت جمهورية كوريا تأييداً كاملاً أهداف وغايات جميع معاهدات عدم الانتشار ونزع السلاح. وقد شاركنا أيضاً بنشاط في جميع الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الامتثال الفعال للالتزامات السياسية والقانونية المتعلقة بعدم الانتشار، بما في ذلك تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠، والتصديق على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والالتزام التام بالمبادئ التوجيهية للنظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات.

وقد أسهمنا أيضاً بنشاط في المناقشات المتعلقة بالقضايا الرئيسية المعروضة على مؤتمر نزع السلاح. وعلى صعيد نزع السلاح النووي، نرحب بالتقدم الكبير المحرز حتى الآن فيما يتعلق بخفض المخزونات النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية، وبالالتزام بزيادة تقليصها في إطار معاهدة موسكو. لكننا نأمل في إجراء تخفيضات أكبر وعقد التزامات أخرى من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية ليتسنى تهيئة مناخ ملائم لتقليص دور الأسلحة النووية في سياساتها الأمنية.

وفيما يتعلق بحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، نود أن نرى مؤتمر نزع السلاح يتناول هذه المسألة على سبيل الأولوية. وبإمكاننا أن نعتمد على مشروع الوثيقة المتعلقة بوقف إنتاج المواد الانشطارية، التي عرضتها الولايات المتحدة مؤخراً، كأساس مفيد لإجراء مفاوضات. ونأمل التوصل إلى صيغة تمكن المؤتمر من الشروع في المفاوضات في وقت مبكر.

وفيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، استفادت جمهورية كوريا، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان الأخرى، استفادة كبيرة من تكنولوجيا الفضاء. ونحن نحرص على صون استخدام الفضاء الخارجي استخداماً حراً ومتوازناً للأغراض السلمية. ونرحب بالمناقشات المتعمقة لمؤتمر نزع السلاح بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي ضوء الطبيعة المعقدة للمسائل ذات الصلة بهذا الموضوع، نعتقد بأن من الحكمة اتباع نهج تدريجي وعملي في هذه المرحلة.

وأخيراً، بالنسبة لمسألة ضمانات الأمن السلبية، يمثل انعدام الأمن، سواء كان حقيقياً أو متصوراً، دافعاً أساسياً في العديد من الحالات للسعي إلى امتلاك الأسلحة النووية. وبالتالي، فإن تبديد هذه المخاوف ينبغي أن يكون أحد العناصر الهامة في جهود نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتقديم لمحة عامة عن الحالة الأمنية في شمال شرق آسيا ولعرض بعض الأفكار بشأن المنحى الذي أود أن تسير فيه المنطقة في السنوات القادمة.

وكما تعلمون جميعاً، تعد المسألة النووية لكوريا الشمالية أحد التحديات الأمنية الأكثر خطورة التي تواجهها منطقة شمال شرق آسيا في الوقت الراهن. وهي أكبر تهديد لأمن جمهورية كوريا. ومن ثم، قامت جمهورية كوريا، إلى جانب الولايات المتحدة واليابان والصين وروسيا وكوريا الشمالية، بدور رئيسي في المحادثات السداسية الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي لهذه المسألة.

وبعد إجراء بعض الجولات المضنية، أفضت المحادثات إلى صدور البيان المشترك في ١٩ أيلول/سبتمبر من السنة الماضية الذي حدد الأهداف والمبادئ التي التزمت بها الأطراف الستة. وبإيجاز، التزمت كوريا الشمالية بالتخلي عن جميع أسلحتها النووية وبرامجها النووية الحالية، وتعهدت الأطراف الأخرى بتقديم المساعدة الاقتصادية والمساعدة في مجال الطاقة وبتوفير ضمانات أمنية، وبالعمل على تطبيع العلاقات مع كوريا الشمالية.

ولسوء الحظ، توقفت العملية منذ تشرين الثاني/نوفمبر الأخير، حيث أصرت كوريا الشمالية على ربط استئناف المحادثات بمسألة خارجة عن صلب الموضوع. وما برحنا نعمل عن كثب مع المشاركين الآخرين من أجل إعادة كوريا الشمالية إلى المحادثات.

وفي غضون ذلك، شعر العالم خلال الأسابيع الماضية، بالهلع إزاء تحضيرات كوريا الشمالية لإجراء تجارب إطلاق للصواريخ. ويساور حكومتي قلق عميق من أن يؤدي قيام كوريا الشمالية بإطلاق صاروخ بعيد المدى إلى انعكاسات سلبية وخيمة على استقرار شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا، وعلى الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وإننا نحث كوريا الشمالية بقوة على الامتناع عن اتخاذ مثل هذه الخطوة السلبية. وينبغي بذل ذلك أن تعود كوريا الشمالية إلى المحادثات السداسية بدون شروط مسبقة، لكي تعمل مع الأطراف الأخرى على تنفيذ البيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر.

وقد نجحت أوروبا في التحول من بنية الحرب الباردة إلى نظام جديد للسلام وذلك بفضل عامل رئيسي يتمثل في الحكمة الاستراتيجية والبصيرة اللذين تحلّى بهما رجال دولة اقتنعوا بتعددية الأطراف فوضعوها نصب أعينهم. وقد مهد مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الذي أصبح حالياً منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الطريق لتعزيز الحوار بين الطرفين الديمقراطي والشيوعي في أوروبا.

وفي مقابل ذلك، في شمال شرق آسيا، ظل التعاون الأمني المتعدد الأطراف مفهوماً غير مألوف. وبخلاف ما حدث في أوروبا ما بعد الحرب الباردة، تجاذبت منطقة شمال شرق آسيا تيارات عديدة ومختلفة حالت دون أن تفكر بلدان المنطقة في أن تجتمع لمناقشة التعاون الأمني. وبدل إنشاء آليات أمنية متعددة الأطراف، فضلت تلك البلدان الاعتماد على تحالفات ثنائية.

لكن هذا الوضع تغير مع ظهور التحدي الذي تمثله المسألة النووية لكوريا الشمالية. فقد أدت هذه المسألة إلى تجمع بلدان المنطقة لمعالجة شاغل أمني مشترك. وأبرزت ضرورة العمل الجماعي لإيجاد حل سلمي يرضي الجميع.

وبالفعل، بعد مضي سنتين من العمل المشترك في إطار المحادثات، اعترفت الأطراف الستة نفسها بأن ثمة آفاقاً للتعاون الأمني المتعدد الأطراف في شمال شرق آسيا. وبالتالي، نصت الفقرة ٤ من البيان المشترك على ما يلي: "اتفقت الأطراف الستة على استكشاف سبل ووسائل لتعزيز التعاون الأمني في شمال شرق آسيا".

وفي هذا الصدد، قد يرى المؤرخون في المحادثات السادسة بؤادر لنشأة منظمة في شمال شرق آسيا مشابهة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويمكن لبلدان هذه المنطقة أن تستفيد من تجربة المحادثات السادسة لإيجاد آلية متعددة الأطراف في شمال شرق آسيا كوسيلة للتعامل مع طائفة واسعة من المسائل الأمنية التي هي موضع اهتمام مشترك. ومستقبل كهذا أمر يمكن بلوغه إلى أبعد حد إذا تحلى زعماء المنطقة بما يلزم من تبصر وإرادة للعمل على إيجاد حلول مرضية للجميع.

وقد أراد التاريخ لجمهورية كوريا أن تكون مناصرة مخلصه لتعددية الأطراف. والآن وقد أصبحت جمهورية كوريا بلداً ينعم بديمقراطية كاملة واقتصاد مزدهر قائم على السوق، فإنها تتطلع إلى بذل ما تستطيع من جهود لتحسين فعالية النظام العالمي المتعدد الأطراف الذي تجسده الأمم المتحدة. وبالنظر إلى تجربتنا المباشرة التي شهدنا فيها الدمار الذي يحل بشعب عندما يتبدد السلام، والكرب الذي يلزم به عندما يكون الأمن مهدداً، فإننا نلتزم بإخلاص، وبصفة خاصة، بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز السلم والأمن في منطقتنا وفي العالم.

وبنفس الالتزام، سنظل نتطلع إلى توصل مؤتمر نزع السلاح في المستقبل إلى نتائج تفوق ما حققه في الماضي، ونتعهد ببذل كل جهد ممكن لتيسير بلوغه النجاح المنشود في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أشكر وزير الخارجية والتجارة في جمهورية كوريا على هذه الكلمة الهامة وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة وإلي شخصياً. أشكركم جزيل الشكر. والآن أرفع جلستنا لحمس دقائق بالضبط حتى يتسنى للأمين العام للمؤتمر ولي شخصياً أن نرافق وزير الخارجية والتجارة في جمهورية كوريا إلى خارج قاعة المجلس. رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠ واستؤنفت في الساعة ١٠/٤٠

الرئيس (تكلم بالروسية): تُستأنف الجلسة العامة السابعة والعشرون بعد الألف. وأود الآن، بالنيابة عن المؤتمر وأصالة عن نفسي، أن أرحب بحرارة بالمتكلم التالي سعادة البروفيسورة أكيكو ياماناكا، نائبة وزير الخارجية في اليابان. وسعادة البروفيسورة أكيكو ياماناكا معروفة جداً في الأوساط السياسية والأكاديمية. ولها سجل من الإنجازات الهامة في مجال العلوم السياسية. وهي مستشارة خاصة لرئيس جامعة الأمم المتحدة، كما أنها عضو في مجلس النواب. أدعو نائبة وزير الخارجية في اليابان، سعادة البروفيسورة أكيكو ياماناكا، إلى مخاطبة المؤتمر. الكلمة لكم معالي نائبة الوزير.

السيدة ياماناكا (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أحاطب هذه الهيئة الموقرة باسم حكومة اليابان، على اعتبار أنني كرسيت نفسي لخدمة السلام العالمي وجعلت من ذلك مهمة لي مدى الحياة.

لقد كان مؤتمر نزع السلاح، وقبله لجنة نزع السلاح، التي نشأ عنها الحفل الذي تفاوض واتفق على معاهدات هامة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، مثل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والاتفاقية المتعلقة بالأسلحة البيولوجية، والاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد ترك المؤتمر للأجيال القادمة إرثاً بارزاً لا يفنى من الأعمال الرامية إلى زيادة أمن البلدان، لا عن طريق تكديس الأسلحة بل بالحد منها.

لكن مؤتمر نزع السلاح يعيش حالة جمود استمرت طوال العقد الماضي. وهذه نتيجة غير متوقعة ومخيبة للأمل نظراً إلى أن الحرب الباردة التي ألفت بظلالها على العالم لسنين عديدة قد وضعت أوزارها منذ مدة وأصبحت في ذمة التاريخ. وعلاوة على ذلك، وفي الوقت الذي تتراكم فيه تحديات جديدة أمام نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من قبيل انتشار الأسلحة النووية وخطر وقوع تلك الأسلحة والمواد في يد الإرهابيين، لا يستطيع مؤتمر نزع السلاح حتى مجرد التحرك لأنه عاجز عن التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة برنامج العمل. وقد كان للدبلوماسيين في هذا المنتدى محاولات عديدة للخروج من الطريق المسدود لكنها باءت بالفشل. إلا أننا في هذه السنة، أبصرنا بريق أمل في خضم هذه السحابة القاتمة التي اكتتفت أجواء مؤتمر نزع السلاح، وهي بارقة أمل يعود الفضل فيها إلى اعتماد نهج المناقشات المنظمة بشأن جميع المسائل المدرجة على جدول الأعمال. ويبدو ذلك كأول بوادر التحرك. وبوجه خاص، أدت المناقشات الجوهرية بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية إلى بروز إمكانيات جديدة ينبغي أن نخولها إلى عمل ملموس.

وبفضل المناقشات المنظمة، تمكن مؤتمر نزع السلاح مجدداً من إجراء تبادل هام للآراء. وكانت دورة الشهر الماضي الغنية بنتائجها والتي تناولت مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مشجعة للغاية. وحضر المناقشات العديد من الخبراء وقدمت عدة بلدان أوراق عمل. وقد أسهمت اليابان في كلا الجانبين. وبصفة خاصة، نعتقد أن مشروع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، والولاية المتعلقة بذلك، المقترحين من الولايات المتحدة يتيحان لنا نقطة انطلاق جيدة. وأدعو جميع الخبراء المجتمعين هنا إلى توحيد جهودهم، بما يتمتعون به من حصافة وخبرة واسعة، بهدف استخدام هذا الاقتراح كقاعدة جيدة للشروع في مفاوضات فعلية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وللتوصل إلى صيغة نهائية للمعاهدة في أقرب الآجال.

ورغم اعتقادي بأن العديد من البلدان تشاطرن الرأي، فإنني أدرك أن لبعض البلدان رأياً مختلفاً. لكنني أود أن أشدد على أن مؤتمر نزع السلاح يجب ألا يتردد في إعادة تنشيط أعماله.

وينبغي، في المقام الأول، أن نعمل ما يمكن عمله. وكما تعلمون جيداً، فإن الطريق المسدود الذي وصل إليه مؤتمر نزع السلاح ليس نتيجة لاختلاف أولويات الأعضاء ولكنه ناجم عن نهج الربط بين المسائل، وهو نهج يقوم على ربط بند بآخر بصورة مشروطة. وحسب علمي، لم يؤد هذا النهج في تاريخ المتدييات المتعددة الأطراف إلا إلى القليل من النتائج الإيجابية. وينبغي أن نعيد النظر في هذا النهج. بيد أن التخلي عنه لا يعني إغفال البنود الأخرى. فكل بند يستحق الاهتمام في حد ذاته، وينبغي أن نبدأ العمل وفقاً لموضوع كل بند. فمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تعتبر ناضجة ما دام أي بلد لم يعرب عن اعتراضه على بدء المفاوضات. وطبعاً، ينبغي أيضاً أن نواصل التداول بشأن مسائل نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية.

ثانياً، يجب أن نتجنب التثبيت بالنتائج الماضية للمؤتمر. فمثلاً، لم يؤد اقتراح السفراء الخمسة بشأن برنامج العمل إلا إلى القليل من النتائج، ومن ثم يجب أن نبتعد عنه. ويجب استعراض الحالة الراهنة برؤية متجددة مع النأي بأنفسنا عن النهج الماضية. ومن هذا المنظور، أعتقد أن الاتفاق على بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بدون شروط مسبقة سيكون أمراً متماشياً مع مصالح الجميع.

وقد حان الوقت الآن لكي يتحلى أعضاء مؤتمر نزع السلاح بالمرونة في مسعاهم للتوصل إلى طريقة عمل مبتكرة وعملية. وخلال فترة الثلاثة أشهر الباقية من هذه السنة، ينبغي للمؤتمر أن يضاعف من جهوده لتجاوز حالة الجمود التي طال أمدها.

واسمحوا لي أن أحتتم كلمتي بالإعراب عن ثقتي الراسخة بما لأعضاء مؤتمر نزع السلاح الموقرين من معرفة متعمقة وتبصر واسع باعتبارهم خبراء في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. إننا أمام فرصة سانحة تتيح إمكانية حقيقية للعمل. ومن واجبنا أن نغتنم هذه الفرصة، ولنتذكر أن تفويتها والبقاء في حالة جمود، في سياق هذا المنتدى، هو أيضاً بمثابة سلاح من أسلحة الدمار الشامل.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر نائبة وزير الخارجية في اليابان، البروفيسورة أكيكو ياماناكا، على كلمتها الهامة. والآن نعلق أعمالنا لبضع دقائق حتى يتسنى للأمين العام للمؤتمر ولي شخصياً أن نرافق نائبة وزير الخارجية في اليابان إلى خارج قاعة المجلس.

#### رفعت الجلسة في الساعة ١٠/٥٠ واستؤنفت في الساعة ١٠/٥٥

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقاً لبرنامج جلستنا، نشرع اليوم في مناقشاتنا المواضيعية المركزة بشأن البند ٥ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، المعنون "الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ الأسلحة الإشعاعية". وأمامنا قائمة بأسماء المتكلمين. وقد طلب الكلمة ممثلو سويسرا، والاتحاد الروسي، وبيلاروس، وفرنسا، وألمانيا. وفور اختتام الجلسة العامة الرسمية ستعقد جلسة عامة غير رسمية بشأن الموضوع نفسه. وسنختتم أسبوعنا المخصص للمناقشة المواضيعية للبند ٥ بجلسة عامة رسمية تعقد في ٢٢ حزيران/يونيه. وأود أن أبلغكم بأن فترة رئاسة روسيا ستنتهي خلال تلك الجلسة، ومن المفترض أن نتمكن من التوصل إلى بعض الاستنتاجات.

والآن لنشرع في مناقشتنا. أعطي الكلمة لسفير سويسرا الموقر، السيد يورغ سترولي. الكلمة لكم سيدي.

السيد سترولي (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): بداية، سيدي الرئيس، اسمحوا لي بأن أهنيكم على الطريقة التي أدرتم بها أعمالنا خلال المناقشات المنظمة والمركزة التي أجريت في فترة رئاستكم. ويسرني ويشرفني أن أدلي بالبيان التالي باسم فرنسا وسويسرا فيما يتعلق بمسألة الهياكل الأساسية المدنية الحيوية.

في الجلسة الافتتاحية لدورة عام ٢٠٠٦، وجهتم دعوة إلى الوفود لطرح محاور جديدة للعمل وعرض أفكار جديدة على هذا المنتدى. ونعتقد أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يكون في وضع يمكنه من تناول جميع المواضيع التي تكتسي أهمية في مجال عمله في الوقت الراهن وأن يدأب على الحوار المستمر بشأن مسائل الأمن

الرئيسية المرتبطة بموضوع نزع السلاح. ومن هذا المنطلق، تعمل سويسرا وفرنسا منذ سنتين على بلورة أفكار بشأن مسألة الهياكل الأساسية المدنية الحيوية. وقد حضر خبير فرنسي لعرض وجهات نظر بلده في هذا الموضوع خلال جلسة عامة غير رسمية عقدت في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وفي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ و ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، نظم مركز جنيف للسياسات الأمنية منتدیین نوقشت في إطارهما هذه المسألة بشكل مستفيض. ونتجت عن هذه الأنشطة منشورات قمنا بتعميمها على أعضاء المؤتمر.

وتدعم سويسرا مركز الدراسات الأمنية الموجود في المعهد الاتحادي للفنون التطبيقية في زيورخ. وفي إطار شبكة التحليل الشامل للمخاطر وإدارتها، قام مركز الدراسات الأمنية بنشر عدد من الأدلة المتعلقة بحماية الهياكل الأساسية الحيوية للمعلومات وبمواضيع أخرى ذات صلة بحماية الهياكل الأساسية الحيوية. ومنذ عام ٢٠٠٣، تنظم وزارة الخارجية السويسرية، برعاية مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية، حلقات عمل سنوية بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية. ومن المقرر أن تُعقد حلقة العمل القادمة، التي تدعمها ألمانيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي، في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وقام مركز السياسة الأمنية الدولية التابع لوزارة الخارجية بنشر موجزات لحلقات العمل، أحضرنا منها اليوم بضع نسخ لإتاحتها للدول الأعضاء والمراقبين في مؤتمر نزع السلاح.

وأخيراً، قامت فرنسا وسويسرا رسمياً بتعميم مشروع ولاية في ٢ شباط/فبراير من هذه السنة.

ومن منطلق السعي إلى تحقيق توافق في الآراء واستطلاع الأفكار في مؤتمرنا، نود أن ينظر هذا المنتدى في موضوع الهياكل الأساسية المدنية الحيوية. لذا دعونا اليوم خبيرين يمكن لمشاركتهم معنا أن تثري أعمالنا التي ستجري بعد الظهر. وقد طلبنا أيضاً أن يعقد المؤتمر جلسة غير رسمية بعد هذه الجلسة، حتى يتسنى لنا أن نعرض عليكم بعضاً من أفكارنا بشأن هذا الموضوع في إطار حوار مفتوح وغير رسمي.

الرئيس (تكلم بالروسية): شكراً السيد السفير على بيانكم وعلى كلماتكم اللطيفة الموجهة إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي السيد أنطون فاسيلييف.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في الفترة الأخيرة، كثيراً ما أعرب الاتحاد الروسي عن آرائه بشأن البند ٥ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، المعنون "الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ الأسلحة الإشعاعية". وتظل تلك الآراء بدون تغيير. وفي سياق اقتراح السفراء الخمسة (CD/1693/Rev.1)، لن نعترض على أن يعين المؤتمر في إطار هذا البند من جدول الأعمال منسقاً خاصاً لاستطلاع آراء أعضائه بشأن الطريقة الأنسب لتناول هذه المسألة.

وفي الوقت ذاته، وبالنظر إلى الحالة الراهنة في المؤتمر، من الواضح أن بالإمكان التوصل إلى حل وسط بشأن برنامج العمل على أساس اتباع نهج متوازن إزاء ما يسمى بالمسائل الأساسية التي لا تشمل هذا البند. ومن الصعوبة بمكان أن تكون إضافة مسائل جديدة إلى المعادلة مؤاتية للتوصل إلى مثل هذا الحل الوسط. ومما لا شك فيه أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يتكيف مع التهديدات والتحديات الجديدة لعالم اليوم، لكن مؤتمراً لترع السلاح سمته الجمود سيكون أيضاً غير قادر على التعامل لا مع المسائل الجديدة ولا مع المسائل التقليدية. وهذا ما يجعل مهمتنا الأكثر إلحاحاً تتمثل بوضوح في استئناف العمل الطبيعي للمؤتمر.

وفيما يتعلق بموضوع البند ٥ من جدول الأعمال، نود بصفة خاصة أن نبرز جهود بيلاروس وألمانيا. ويكتسي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة: تقرير مؤتمر نزع السلاح"، الذي اعتمد في السنوات الأخيرة بمبادرة من بيلاروس، أهمية بالغة. وفي ذلك القرار، تعيد الجمعية العامة التأكيد على أنه ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لمنع ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. ويساورنا القلق لأن الدورة الستين للجمعية العامة لم تتوصل، لأول مرة، إلى توافق في الآراء بشأن هذا القرار الذي ظلت صيغته بدون تغيير جوهري، على الرغم من اعتماده بأغلبية ساحقة من الأصوات.

ونود أيضاً أن نشيد بالجهود التي تبذلها ألمانيا في ما يتعلق بالأسلحة الإشعاعية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكركم على بيانكم. المتكلم التالي في القائمة هو سفير جمهورية بيلاروس، السيد سرغي أليينك. الكلمة لكم سيدي.

السيد أليينك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تعتقد جمهورية بيلاروس أن "اقتراح السفراء الخمسة"، الذي حظي بأكبر قدر من التأييد من جانب الوفود المشاركة في أعمال المؤتمر لا يزال يمثل أساس توافق واسع في الآراء بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بيلاروس إنشاء لجنة مخصصة، في إطار مؤتمر نزع السلاح، لإجراء مفاوضات بشأن مشروع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، وإنشاء هيئات فرعية للمؤتمر لمناقشة موضوعي منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية. ونعتقد أن توسيع نطاق عمل المؤتمر إلى المجالات الأخرى لن يتسنى إلا إذا تمت تسوية هذه المسائل الرئيسية.

بيد أن بيلاروس ترى أن من الملائم الاحتفاظ بالبند ٥ المعنون "الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ الأسلحة الإشعاعية"، بصيغته الحالية، ضمن جدول أعمال المؤتمر. وجمهورية بيلاروس هي صاحبة المبادرة بتقديم قرارات الجمعية العامة ٣٧/٥١ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و٤٤/٥٤ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و٥٠/٥٧ المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، و٤٦/٦٠ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة. وتؤيد بيلاروس الاقتراح المقدم في وقت سابق في إطار مؤتمر نزع السلاح والمتعلق بوضع معاهدة أو اتفاقية دولية عالمية النطاق لحظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة.

ونحن نعتقد أن وضع واعتماد مثل هذا الصك القانوني الدولي سيكون متوائماً مع مصالح المجتمع الدولي برمته. ونعتقد أيضاً أن هذا الصك من شأنه أن يرسى أساساً قانونياً قوياً لمكافحة استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل.

ونحن، باعتبارنا من المدافعين عن النهج الوقائي، نعتبر أن من واجب المجتمع الدولي أن يتخذ كل الخطوات الممكنة لصياغة مثل هذا الصك القانوني الدولي قبل أن يصبح إنتاج أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل حقيقة واقعة.

ونشدد على أن المناقشات المفصلة لمشكلة حظر الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل لن تكون ممكنة إلا إذا جرت معالجة المسائل الرئيسية المعروضة على مؤتمر نزع السلاح خطوة خطوة.

وتعتقد بيلاروس أنه سيكون من غير المجدي الشروع في عملية تفاوض بشأن صك قانوني دولي من هذا القبيل خارج إطار آليات الأمم المتحدة. ونعتقد أيضاً أن النشاط الجوهري بشأن هذه المشكلة يجب ألا يشرع فيه إلا إذا كان ثمة توافق واسع في الآراء بين أعضاء المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة، بما في ذلك تأييد الدول الرئيسية في العالم لهذه العملية.

وتعتقد جمهورية بيلاروس أن أحكام البروتوكول الإضافي لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ تشكل أساساً قانونياً هاماً لمكافحة استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. وبصفة خاصة، تنص المادة ٣٦ من هذا البروتوكول الإضافي على ما يلي: "يلتزم الطرف السامي المتعاقد، عند دراسة أو تطوير أو اقتناء سلاح جديد أو أداة للحرب أو اتباع أسلوب للحرب، بأن يتحقق مما إذا كان ذلك محظوراً في جميع الأحوال أو في بعضها. بمقتضى هذا البروتوكول أو أية قاعدة أخرى من قواعد القانون الدولي التي يلتزم بها الطرف السامي المتعاقد".

وفي هذا الصدد، تؤيد جمهورية بيلاروس جهود المجتمع الدولي الرامية إلى كفالة الطابع العالمي لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية الملحق بها، وامتثال جميع الدول الأطراف لأحكام هذه الصكوك القانونية الدولية. ونحن نرى أن أحكام هذه الصكوك تلزم الدول الأطراف بإجراء تقييم وطني لمشروعية الأنواع الجديدة من الأسلحة، بما فيها الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل.

ومن أجل وفاء جمهورية بيلاروس بالتزاماتها القانونية الدولية وفقاً لاتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية الملحق بها، ووضع مقترحات لإدراج قواعد القانون الإنساني الدولي في التشريعات الداخلية، أنشأت حكومة بيلاروس لجنة لإدراج أحكام القانون الإنساني الدولي في تشريعاتها. وهذه اللجنة هي هيئة استشارية حكومية دائمة مشتركة بين الوزارات. ويجوز لممثلي الهيئات الحكومية المعنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من المنظمات الدولية العاملة في مجال القانون الإنساني الدولي أن تشارك في أعمال اللجنة بصفة استشارية.

الرئيس (تكلم بالروسية): شكراً السيد السفير. أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا، السيد ريشار ناريش. الكلمة لكم سيدي.

السيد ناريش (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أبدي ثلاث ملاحظات تمهيدية. أولاً، يمكن التعامل مع مسألة حماية الهياكل الأساسية الحيوية من زاويتين، إذ يمكن تناولها إما من زاوية استمرار الأنشطة أو من زاوية الأمن الداخلي أو الوطني. وبالطبع، سنختار النهج الثاني في هذا السياق، ما دام هذا البيان المقتضب موجهاً إلى ممثلين دائمين معتمدين لدى مؤتمر نزع السلاح.

الملاحظة الثانية: سأقتصر في كلمتي على عرض عام سيستكمل، حسبما فهمت، بيانات أخرى ذات طابع تقني أكبر.

الملاحظة الثالثة: إن مفهوم الهياكل الأساسية الحيوية هو، بدهاء، مفهوم واضح تماماً، على الرغم من أن مضمونه يختلف من بلد لآخر. وتندرج ضمن هذا المفهوم المرافق الضرورية لسير الحياة بصورة عادية في بلد ما، مثل محطات الطاقة النووية أو الموانئ أو الطرق.

وأتناول الآن النقاط الأربع التي يتمحور حولها هذا البيان. أولاً، مسألة توسع مفهوم الهياكل الأساسية الحيوية الذي كانت دلالاته في الأصل مقتصرة على الهياكل الأساسية المادية، لكنه يتوسع أكثر فأكثر ليشمل تقريباً جميع الوظائف الحيوية في مجتمعاتنا.

وتتعلق النقطة الثانية بأهمية توفير الحماية لتلك الهياكل الأساسية، وهي مسألة تتصدر شواغل بلداننا من حيث توفير الأمن في عالم تزايدت فيه المخاطر والتهديدات.

ثالثاً: طريقة التصدي لهذا التحدي في الوقت الراهن. وثمة نهجان في هذا الصدد: نهج تقني ونهج مؤسسي.

والنقطة الرابعة والأخيرة هي أننا سنرى أن الهياكل الأساسية الحيوية ليست سوى نقطة ضعف واحدة من بين نقاط ضعف أخرى.

لنعد الآن إلى النقطة الأولى، أي توسع مفهوم الهياكل الأساسية الحيوية. ينطوي هذا الشق على فكرتين. أولهما أننا نشهد اليوم تطوراً وتوسعاً لدلالة هذا المفهوم. وسأضرب لكم بعض الأمثلة. المثال الأول، وهذه نقطة تكمل ما قلته سابقاً بشأن الهياكل الأساسية المادية: قد تكون الهياكل الأساسية حيوية لأنها هامة للسير العادي لمجموعة من الأنشطة، مثل محطات توليد الطاقة الكهربائية. وفي هذه الحالة تسمى هياكل أساسية منظومية. المثال الثاني: نرغب في حماية الهياكل الأساسية الثابتة من جميع الهجمات، لكننا أيضاً، وبصورة متزايدة، نرغب في حماية الخدمات وتدفق المعلومات المادية والإلكترونية، والرسائل التي تنقل بواسطة هذه التدفقات. إذن، فإلى جانب عنصر من عناصر الهياكل الأساسية المادية، كسُد مثلاً، يمكن أن ندرج بصورة مشروعة في هذا السياق سلسلة للإمدادات أو معاملات مؤسسات مصرفية أو مالية. المثال الثالث: يمكن كذلك أن نعتبر أن الهياكل الأساسية حيوية لأنها رمزية. والمثال الواضح في هذا الصدد هو مركز التجارة العالمي في نيويورك، لكن يمكن أن ينطبق ذلك أيضاً على برج إيفل أو مجلس البرلمان البريطاني.

لنتنقل الآن إلى النقطة الثانية المتعلقة بتوسع المفهوم: ثمة مفهوم جديد نشأ إلى جانب مفهوم حماية الهياكل الأساسية الحيوية، وهو حماية الهياكل الأساسية الحيوية للمعلومات.

فحماية السدود أو محطات الطاقة النووية مسألة كانت محط تفكير وموضوع بروتوكولات على امتداد سنين عديدة، حتى مع وجود حيز دائم للتحسين وحتى وإن كانت الحماية والاحتياطات الضرورية لا تُكفل دائماً. أما حماية النظم التكنولوجية للمعلومات فهي بخلاف ذلك شاغل جديد. وهي مسألة بالغة الأهمية لثلاثة أسباب: فهذه النظم، كما ذكرت آنفاً، تمثل القلب النابض لجميع الأنشطة الاقتصادية؛ وتعقيدها في تزايد مستمر، مما يجعلها أكثر تعرضاً للخطر؛ وأخيراً، أصبحت التهديدات أكثر مكرراً وفعالية. إذن فمفهوم الهياكل الأساسية، بصفة عامة، أصبح لا يقتصر على الهياكل الأساسية المادية فحسب، بل إنه يشمل أيضاً، كما قلت سابقاً، الوظائف الحيوية في المجتمع.

النقطة الثانية: حماية هذه الهياكل الأساسية في سياق الأمن الدولي الجديد. إن حماية الهياكل الأساسية ليست أمراً جديداً. فالكوارث الطبيعية والأخطاء البشرية، التي يمكن أن تنشأ عنها أضرار كبيرة، لم تفتأ تمثل شواغل رئيسية للسلطات العامة ولأوساط الأعمال التجارية. وفي حالات النزاعات، تمثل هذه الهياكل الأساسية أيضاً هدفاً استراتيجياً يتعين على الطرف المعرض للهجوم حمايته على سبيل الأولوية، كما تمثل هدفاً رئيسياً للمعتدي. والآن، لماذا برز هذا الموضوع في المجال الأمني خلال السنوات القليلة الماضية؟ ثمة سببان لذلك. السبب الأول يتمثل في ثورة المعلومات والمخاطر الجديدة المترتبة عليها، كما قلت آنفاً، والتي يتعين السيطرة عليها. وقد اضطلعت الولايات المتحدة بدور رائد في هذا المجال منذ عام ١٩٩٧. أما السبب الثاني فله صلة بالهجمات التي وقعت في الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ويعكس هذان التطوران، كل واحد بطريقته، مدى تعقيد مجتمعاتنا المعاصرة وترابطها المتزايد وبالتالي هشاشتها. وهذا التعقد وذلك الترابط هما نتيجة لأسباب مختلفة.

أولاً، هناك سبب تقني: وهو يتمثل في ترابط الشبكات الحاسوبية التي يعتمد عليها حالياً الجزء الأكبر من النشاط الإنتاجي. وهناك سبب اقتصادي أيضاً يتمثل في عملية الخصخصة التي انتشرت في التسعينات لتعم العديد من مناطق العالم، ولا سيما في أوروبا الشرقية، والتي أدت إلى انتقال العديد من الأنشطة الاقتصادية التي كانت تديرها الدولة إلى القطاع الخاص، الأمر الذي أدى إلى تجزئتها وإلى الحاجة إلى تنسيقها.

وثمة أيضاً سبب جيوسياسي يتمثل في عملية العولمة التي تتجاوز الحدود وتؤدي إلى زيادة الترابط والتداخل. وهكذا قد تصبح هياكل أساسية حيوية في بلد ما خاضعة لسيطرة مؤسسات في بلد مجاور؛ أو تصبح سلاسل الإمداد، كما هو حاصل حالياً، متوقفة بدرجة كبيرة على الأسواق الخارجية. وبالتالي، تصبح إدارة وحماية الهياكل الأساسية مهمة تزداد صعوبة. وأخيراً، تجري هذه التطورات في وقت يتسبب فيه الإرهاب الدولي في نتائج مدمرة، وإن كانت آثار الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الصحية أكثر خطورة.

ثالثاً، كيف تجري حالياً معالجة هذه المجموعة المعقدة من المشاكل؟ أولاً، هناك النهج التقني وهنا أيضاً سأعرض ثلاثة أمثلة. المثال الأول يتعلق بتحليل المخاطر. ففي مواجهة الصعوبات المتزايدة فيما يتعلق بحماية المنشآت والنظم التي تزداد تعقيداً، أصبح يُعتمد على هذه الطريقة بصورة متزايدة. وعلى الرغم من أنها لم تصل بعد إلى درجة الكمال، فهي ترمي إلى تقديم أجوبة عن أسئلة مثل: ما هي الثغرات الموجودة؟ وما هي احتمالات ظهور الثغرات؟ وما هي النتائج التي يمكن أن تترتب عليها؟ وما الذي يمكن عمله؟ وما إلى ذلك.

المثال الثاني وهو برامج البحث في مجال الأمن التي تمولها حالياً المفوضية الأوروبية وتشمل مشاريع من شأنها أن تسهم في حماية الهياكل الأساسية الحيوية. والمثال الثالث والأخير وهو البرنامج الأوروبي "سيرس" الذي انطلق منذ بضعة أشهر ومن أهدافه حصر جميع مراكز البحث في مجال تكنولوجيا المعلومات في الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز التعاون بينها وإزالة أوجه الازدواج في عملها وغير ذلك. إذن كان هذا هو النهج التقني.

وأتناول الآن النهج المؤسسي، وهو نهج حيوي بصورة مطلقة لكنه لا يزال شديد القصور. وهو يأخذ في الاعتبار العناصر التالية التي هي إذن من صلب الواقع: الترابط المتزايد بين القطاعات في البلد الواحد؛ وتوقف الاستجابات الوطنية بشكل متزايد على البيئة الدولية؛ وتزايد الحاجة إلى التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص

والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. وتحاول جميع البلدان المتقدمة والعديد من المؤسسات الدولية أن تحرز تقدماً في هذه المجالات. وهنا أيضاً، سأضرب ثلاثة أمثلة.

المثال الأول: أطلقت المفوضية الأوروبية برنامجاً قبل بضعة أشهر لتعزيز الهياكل الأساسية في أوروبا في سياق جهود مكافحة الإرهاب. وهي تحت البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على إعداد قوائم أو تحديث القوائم الحالية. وهي تسعى أيضاً إلى تحديد الهياكل الأساسية الحيوية على الصعيد الأوروبي.

المثال الثاني: بذلت جهود جبارة على المستوى الدولي لحماية الهياكل الأساسية الحيوية للمعلومات. وأعدت مجموعة البلدان الثمانية توصيات بشأن هذا الموضوع قبل ثلاث سنوات، وليست هذه سوى مبادرة من بين العديد من المبادرات في مجال يستأثر بقدر كبير من التفكير وبجهود هائلة تُبذل لتوفير الحماية.

المثال الثالث: لقد أضحي موضوع الهياكل الأساسية أيضاً مسألة ملحة في البلدان النامية، التي تتعرض بدورها للتهديدات الإرهابية. وقد شهدت الأشهر القليلة الماضية نشاطاً دبلوماسياً هائلاً قامت به بعض الحكومات الغربية لحث بعض تلك البلدان المعرضة للتهديدات بصفة خاصة على حماية نفسها، وذلك استناداً إلى مبدأ أن الأمن مسألة لا تتجزأ.

ومعالجة هذه المسائل ليست سهلة ولذلك فإن التقدم في معالجتها قد يكون أسرع أحياناً وقد لا يكون كذلك أحياناً أخرى. وفي إطار هذا السعي إلى الأمن، لا يتصور أحد أن بالإمكان كفالة الحماية بنسبة ١٠٠ في المائة. وهذا هو السبب الذي يجعل الخبراء يتحدثون عن "القوة" أو "الصمود" بدل استعمال كلمة "الأمن".

وأننتقل الآن إلى النقطة الرابعة والأخيرة: إن الهياكل الأساسية هي واحدة من نقاط الضعف العديدة. وتناول مسألة حماية الهياكل الأساسية الحيوية لا يكفي لجعل مجتمعاتنا آمنة بشكل تام. فالهياكل الأساسية الحيوية، كما قلت، ليست إلا أحد جوانب الضعف من بين جوانب أخرى. ولكفالة الحماية الكاملة، تلزم إضافة حماية السكان والحدود. وهذه العناصر الثلاثة جميعها، إذا ما أضيفت إليها طائفة المخاطر والتهديدات التي نواجهها اليوم، تمثل الموضوع الحقيقي المستجد في مجال الأمن في السنين القادمة. وتقوم حكومات البلدان الرئيسية بمعالجة ذلك، حتى وإن اختلف نُهجها. وهكذا، تشدد مبادرة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة على التهديد الإرهابي، الذي شُنّت عليه "حرب"، وأنشئت في هذا البلد أجهزة اتحادية لم تكن موجود من قبل أو جرى تجميع الأجهزة الموجودة من أجل التصدي لهذا التهديد. أما بلدان الشمال فتتبع نهجاً يتسم بقدر أكبر من اللامركزية والشمولية ("النهج الشامل لجميع المخاطر"، ويسمى أيضاً "النهج المجتمعي")، وهو يضع جميع التهديدات والمخاطر في المستوى نفسه ويعبئ جميع الموارد والمواطنين. أما في الاتحاد الأوروبي فإن حماية المواطنين هي المسألة الرئيسية. ويعتبر التهديد الإرهابي واحداً في جملة تهديدات عديدة. كما تعطى الأولوية للنهج السياسي.

لكننا نرى أن هذه الاختلافات في النهج تتبدد عند مواجهة الأزمات. ويظل التصدي هو نفسه سواء تعلق الأمر بهجوم إرهابي أو بوباء.

وقد أصبح الناس يدركون أكثر فأكثر أن للدفاع المدني والأجهزة العسكرية مصلحة في العمل جنباً إلى جنب على نحو وثيق. وعلى مستوى صنع القرار، تطرح الآن مسألة تتعلق بما إذا كان يتعين الاحتفاظ بهيئتين

مختلفتين لاتخاذ القرار، إحداها لعمليات الدفاع المدني والأخرى للعمليات العسكرية. ومن الواضح أن التعاون بين هذين القطبين في أوقات الأزمات الكبيرة أمر ضروري. وأخيراً، تتزايد أهمية النظم التي يمكن أن تستخدم على السواء لأغراض مدنية وعسكرية، أي ما يُعرف بتكنولوجيا "الاستخدام المزدوج". وأعني على سبيل المثال الطائرات بلا طيار، وطائرات الهليكوبتر، والزوارق، وغيرها.

نقطة أخيرة: ليس ثمة حدود واضحة بين الدفاع بالمعنى الضيق والدفاع المدني عندما يتعلق الأمر بالتهديدات النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، أو حتى بالاتجار في الأسلحة الصغيرة، وهو موضوع يجري تناوله في إطار مستداكم؛ وتندرج هذه التهديدات أيضاً عندما يتعلق الأمر بالإرهاب تحت عنوان "أسلحة الدمار الشامل".

وهذا إجمالاً ما كنت أود أن أعرضه عليكم. والآن آتي إلى بعض الاستنتاجات.

النقطة الأولى: أكثر من أي وقت مضى - وهذا ما أود أن أبدأ به - تظل المشاكل الرئيسية ذات الصلة بالحرب والسلام وسباق التسلح وجهود كفالة نزع السلاح، مشاكل قائمة. ومهما قيل، فإننا ما زلنا نعيش في عالم يقوم على السلم (عالم وستفاليا) بصورة أساسية. بيد أن مجتمعاتنا معرضة الآن لتهديدات في أوقات السلم أيضاً.

النقطة الثانية: لكي يتسنى لنا التعامل مع هذه النقطة، يظل النهج الشامل مسألة مشروعة، والسبب في ذلك هو، كما قلت آنفاً هو، أن النهج المتبع حيال المشاكل لا يتغير سواء تعلق الأمر بهجوم إرهابي، أو بخطأ بشري، أو بكارثة ككارثة تسونامي. وهو نهج ينبغي تشجيعه. فتعزيز الوقاية والحماية والتصدي والأعمال التي يضطلع بها بعد الأزمات هو أمر يتوقف على تعزيز جميع الآليات المتاحة للمجتمع لكي يدافع عن نفسه، الأمر الذي يكفل بصورة غير مباشرة تثبيط الإرهاب بوسائل أخرى.

النقطة الثالثة: لا تزال مسألة الحرب والسلم تمثل إلى حد بعيد شأناً من شؤون الحكومات. والتعامل مع هذه التهديدات الجديدة هو شأن يهم الجميع، أي الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص ومؤسسات البحث والمجتمع المدني.

بهذه الأفكار أردت أن أختتم هذا العرض، الذي من الواضح أن القصد منه لم يكن سوى إجراء تقييم يقتصر على تناول الجانب التقني فقط. لكن يبدو لي بالفعل أن ثمة حاجة إلى منتدى للحوار على الصعيد الدولي لمناقشة هذه المشاكل بصورة شاملة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

الرئيس (تكلم بالروسية): شكراً للسيد ريشار ناريش. المتكلم التالي في القائمة الموجودة أمامي هو سفير ألمانيا، برينهارد براساك. الكلمة لكم سيدي.

السيد براساك (ألمانيا) (تكلم بالألمانية): أود أن أعود إلى موضوع البند ٥ من جدول الأعمال المعنون "الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ الأسلحة الإشعاعية". وسأركز على مسألة الأسلحة الإشعاعية.

منذ أن شهدنا مأساة تشرنوبيل قبل ٢٠ سنة مضت، أصبحنا كلنا واعين بأخطار الإشعاع. فالتلوث الناشئ عنه ينتشر بصورة عشوائية ولا يخضع لسيطرة ولا يولي اعتباراً للحدود الوطنية. والأسلحة الإشعاعية تستغل الخوف الذي تثيره في نفوس السكان عندما تنتشر المادة الإشعاعية. لكن العديد من الناس ظلوا لفترة طويلة من الزمن يعتبرون الأسلحة الإشعاعية مسألة ثانوية، لأن استعمالها كان يبدو تهديداً غير وشيك.

ولعلكم تتذكرون أن المحادثات بشأن هذه المسألة بدأت في عام ١٩٧٩ بتقديم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي مشروع نص في هذا الصدد. واعتباراً من عام ١٩٨١، أصبحت مسألة حظر الهجمات على المنشآت النووية المدنية تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الاعتبارات. ولربما ينبغي أن نستحضر تلك الاعتبارات مرة أخرى، على ألا يغيب عن أذهاننا أن إمكانية حظر الهجمات على المنشآت النووية المدنية يمكن أن تعتبر كسابقة مبكرة وكمثال هام لهما صلة بالمفهوم الواسع لحماية الهياكل الأساسية المدنية الحيوية. وفي الأسبوع الماضي فقط، تناولنا مثلاً هاماً آخر لهذا المفهوم. وكان ذلك خلال المناقشة المواضيعية لمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي عندما ناقشنا موضوع حماية السواحل في الفضاء؛ التي تعد بصورة متزايدة جزءاً هاماً من هياكلنا الأساسية الحيوية إن صح التعبير.

وقد تغيرت البيئة الأمنية منذ فترة طويلة، وتغيرت أيضاً التحديات العالمية التي يواجهها الأمن الدولي. إلا أنه، في سياق بيئة أمنية مختلفة أيضاً، لا يزال صحيحاً أن تحديد الأسلحة النووية يمكن أن يسهم إسهاماً هاماً في مواجهة التحديات الأمنية. ومن التحديات الجديدة خطر قيام إرهابيين بتفجير جهاز نووي بدائي أو تفجير ما يسمى بـ "القنبلة القذرة". وهذا خطر حقيقي. وقد بينت مأساة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أن الإرهابيين مستعدون لاستخدام أية وسيلة لارتكاب أفعالهم الإجرامية. وهذا ما يبرر حالياً التركيز بصفة خاصة على حماية المواد النووية من الهجمات الإرهابية أو السرقة.

وكما ذكر مؤخراً في التقرير النهائي للجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل، "يمكن للإرهابيين أن يحصلوا على مواد إشعاعية أو نفايات نووية غير خاضعة للمراقبة التامة وأن يستخدموها في صنع "قنابل قذرة" - أي أجهزة تبث مواد مشعة لتلويث المناطق المستهدفة وللتسبب في الرعب".

وبصفة خاصة، تركز الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتحديد على تحسين المساءلة عن المواد والمرافق ذات الصلة بهذا الموضوع وتحسين حمايتها المادية، وهي تؤدي دوراً محفزاً لهذه الجهود وقد أسهمت بقدر كبير في تحسين السلامة والأمن فيما يتعلق بالمواد الإشعاعية. وتمثل مسألة القيام بمجرد عالمي للمواد المشعة الخاضعة لضوابط سليمة هدفاً طويل الأجل سيتطلب بذل جهود متواصلة ومتضافرة. ونحن نرحب بمدونة قواعد السلوك المنقحة للسلامة والأمن في مجال المصادر المشعة، التي وافقت عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وبالقرار ٧٣/٦٠ الذي عرض على اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٤، اعتمدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لائحة تنظيمية بشأن المصادر المشعة العالية النشاط والمحكمة الإغلاق، التي تتضمن معظم أجزاء مدونة قواعد السلوك الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونرحب أيضاً بالتعديلات التي أدخلت على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ونحث جميع البلدان على التوقيع والتصديق على الصيغة الجديدة وتنفيذها في أقرب أجل ممكن.

وإن أي نظام دولي فعال يرمي إلى الحيلولة دون وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين يجب أن يكون قائماً على هيكل من التدابير المتعددة الأطراف في مجال تحديد الأسلحة وعدم انتشارها، لأن هذه المسألة لم تعد تدرج فقط ضمن المسؤولية الوطنية بل إنها أصبحت تمثل مصلحة دولية مهيمنة. ولا يمكن لأحد أن ينكر ذلك. فالحللول العالمية أساسية لأن نظام الحماية المادية للمواد ذات الصلة بهذا الموضوع هو كالسلسلة التي تتحدد قوتها بقوة أضعف حلقاتها.

ودون الانتقاص من أهمية العمل الذي لا غنى عنه الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها، ولا سيما في مجال سلامة وأمن المصادر المشعة، نعتقد أن اتفاقية للأسلحة الإشعاعية يمكن أن تُرسى قاعدة دولية هامة. وهذه القاعدة توفر حاجزاً يمنع قيام الدول باقتناء الأسلحة الإشعاعية، ومرجعاً للحكم على سلوك الدول في هذا الصدد، ووسيلة لتحسين الحماية والمساءلة فيما يتعلق بهذه المواد. ليس ذلك فحسب، بل إنها يمكن أن تساعد أيضاً في إضفاء الشرعية ومزيد من القيمة على الجهود الدولية الرامية إلى كفالة حماية ومراقبة المواد المشعة على نحو أكثر فعالية، وإعطاء زخم لتلك الجهود. وهي يمكن أن تنشئ التزاماً قانونياً بكفالة أمن المواد المشعة، وأن تؤدي، لهذا الغرض، إلى وضع معايير مشتركة للتنفيذ الوطني تشمل، في جملة أمور، اشتراط سن قوانين جنائية تطبق على أي نشاط محظور يجري في أي مكان من إقليم الدولة الطرف أو في أي مكان آخر يخضع لولايتها أو سيطرتها. ثم إن وضع اتفاقية بشأن الأسلحة الإشعاعية يمثل تعبيراً عن حقيقة مفادها أن حماية المواد المشعة ليست مسألة وطنية بل هي مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي.

وقد تخلت جمهورية ألمانيا الاتحادية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤، في سياق انضمامها إلى اتحاد أوروبا الغربية، عن إنتاج أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل ووافقت على أن تجري تفتيشات موقعية في إقليمها. والجدير بالذكر أن هذا التخلي لم يشمل المتفجرات النووية فحسب بل أيضاً الأسلحة التي تتسبب في أضرار عن طريق النشاط الإشعاعي لمواد انشطارية أو نظائر مشعة، أو في التدمير أو الإضرار الشاملين، بما في ذلك التسميم، على نطاق واسع. ولذلك فإن ألمانيا هي البلد الوحيد في العالم الذي تخلى عن تلك الأسلحة بموجب صك ملزم قانوناً.

وقد أولت ألمانيا ولا تزال أهمية لهاتين المسألتين، وبالتالي فهي تدعو المجتمع الدولي إلى حظر الأسلحة الإشعاعية كعمل من أعمال تحديد الأسلحة على نحو وقائي. واتفاقية عام ١٩٧٧ المتعلقة بحظر الحرب البيئية هي من الأمثلة البارزة للاتفاقات الوقائية في مجال تحديد الأسلحة التي أدت بنجاح حتى قبل اعتمادها إلى تقليص اللجوء إلى وسائل الحرب التي يمكن أن تكون خطيرة.

وأود أن أذكر بالحلقة الدراسية التي نظمناها هنا في جنيف، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بمشاركة معهد أبحاث السلام في فرانكفورت ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وقد جاء في أحد استنتاجاتها أن مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يسهم بصورة كبيرة في مواجهة مخاطر الإرهاب النووي.

وأود أيضاً أن أذكر بأن ألمانيا اقترحت، خلال رئاستها لمؤتمر نزع السلاح في صيف عام ٢٠٠٢، إلقاء نظرة جديدة على هذه المسألة نظراً لخطر قيام إرهابيين باستخدام "قنبلة قدرة". ونرحب كل الترحيب بأن يعود مؤتمر نزع السلاح إلى النظر في ورقة العمل التي قدمتها ألمانيا في تموز/يوليه عام ٢٠٠٢. وتحدد تلك الورقة

المسائل ذات الصلة التي يجب تناولها في إطار حوار مفيد في هذا الشأن. وفي هذا السياق، نقترح أن ينظر أعضاء مؤتمر نزع السلاح في إنشاء فريق اتصال للقيام باستطلاع متعمق لجميع الجوانب الهامة ذات الصلة بمسألة الأسلحة الإشعاعية. وينبغي أن تتوصل المناقشة إلى تحديد ما إذا كان ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يسعى إلى حظر الأسلحة الإشعاعية.

وبمعالجه مسألة الأسلحة الإشعاعية، يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يثبت أنه قادر على التصدي في الوقت المناسب للمخاطر الجديدة. ونحن ندرك مع الأسف أن عدداً من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ليست مستعدة الآن حتى لاستطلاع هذه المسألة. أو ليست الحجج التي تعتبر أن هذه المسألة ينبغي أن تكون فقط من مسؤولية الوكالة الدولية للطاقة الذرية مجرد ذرائع؟ ونحن لا نزال نعتقد أن أي نهج يعتمد فيما يتعلق بالأسلحة الإشعاعية ينبغي أن يعزز، لا أن يُضعف أو يكرر، المبادرات والجهود التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول والهيئات التنظيمية المعنية من أجل الحد من مخاطر السرقة والتخريب النوويين.

وعلاوة على ذلك، فإن النظر في مسألة الأسلحة الإشعاعية لا ينبغي أن يعتبر أمراً ينتقص من الحاجة إلى تجاوز الجمود الراهن في مؤتمر نزع السلاح. فاقترح السفراء الخمسة - وهنا أشير إلى الفقرة ٥ من ذلك الاقتراح - بشأن تعيين مؤتمر نزع السلاح "منسقاً خاصاً" في إطار البند ٥ من جدول الأعمال المعنون "الأنواع الجديدة من [أسلحة التدمير الشامل] والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ الأسلحة الإشعاعية" لكي يلتبس آراء [أعضاء المؤتمر] بشأن أنسب طريقة لتناول هذه المسألة، مع مراعاة "جميع الآراء ذات الصلة الحالية منها والمقبلة" و"تقديم تقرير"، يمثل أقل قاسم مشترك يمكن قبوله. وهذه المسألة، بالمناسبة، قد وردت أيضاً في كلمتي الاتحاد الروسي وبيلا روس اللتين استمعنا إليهما قبل بضع دقائق.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكركم السيد السفير. لقد كان السيد برنارد براساك آخر متكلم في القائمة. فهل هناك من يود أخذ الكلمة؟ أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد آن (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أبدي تعليقاً على البيان الذي استمعنا إليه هذا الصباح.

يرحب وفدي بالممارسة التي يفترض بموجبها أن يشارك مسؤولون رفيعو المستوى، مشاركة بناءة، في أعمال مؤتمر نزع السلاح. ويأمل وفدي ويتوقع أن يقدم المسؤولون الرفيعو المستوى إلى هذا المؤتمر أفكاراً وتصورات بناءة ومفيدة ومحفزة على التفكير حتى يتسنى لنا الاستفادة منها في بدء الأعمال الجوهرية على أساس اتفاق مبكر بشأن برنامج العمل.

لكن البيان الذي أدلى به وزير خارجية جمهورية كوريا ليس أبداً ما كان وفدي يتوقعه أو يأمل الاستماع إليه. وقد جاء ذلك البيان مخيباً لآمال وفدي. وهو لم يحقق على الإطلاق توقعات وآمال وفدي على الأقل.

لقد كان بيان وزير خارجية جمهورية كوريا بشأن المسألة الكورية عدوانياً بصورة تدعو للاستغراب وهو غير متوقع في هذا الوقت الذي نشهد فيه تطورات إيجابية في العلاقات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية بعد اعتماد الإعلان التاريخي المشترك بين الشمال والجنوب في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، في بيونغ يانغ.

وبصفته وزير خارجية بلد معني إلى أبعد الحدود، فهو يعلم ما هو جوهر المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. ويعلم سبب تعثر السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. ويعلم ما هو التهديد الأكبر الذي يحدق بالاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

وفي بياننا، أقصد البيان الذي أدلى به هذا الوفد في ١٩ أيار/مايو في هذا المنتدى، تناولنا بالتفصيل جوهر المسألة النووية وسبب تعثر التوصل إلى حل للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. ولن أكرر ما ورد في ذلك البيان.

ولكن إذا كان مضمون بيان الوزير يعكس تغيراً في موقف حكومته، فهو انتهاك، بل وحتى خيانة، للإعلان المشترك بين الشمال والجنوب المعتمد في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

ومن جهة أخرى، يعتقد وفدي أن الوزير يحاول استخدام هذا المنتدى الموقر لتحقيق هدف شخصي. وبالأمر، خلال الجلسة الأولى الافتتاحية لدورة مجلس حقوق الإنسان، أشار الوزير أيضاً إلى ما يسمى بـ "مسائل حقوق الإنسان" في بلدي، الأمر الذي لا يتلاءم مع جو الدورة الافتتاحية لأعمال المجلس. وإنه لمن دواعي القلق الكبير أن يستخدم هذين المنتديين لخدمة هدف شخصي بأن يصبح أميناً عاماً للأمم المتحدة. ولا أدري ما إذا كان قد تلقى بعض التأكيدات بأنه سيحصل على المزيد من النقاط من بعض البلدان إذا ما أدلى بمثل هذه البيانات.

إن وفدي يرفض هذا البيان بشأن المسألة الكورية.

وآمل أن يكون في البيانات الرفيعة المستوى ما يساعد في أعمال مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه. هل هناك من يود أخذ الكلمة؟ لا أحد. كما اتفقنا بالأمر، نختتم الآن أعمال هذه الجلسة العامة الرسمية، ثم نشرع، بعد دقيقتين أو ثلاث دقائق بالضبط، في جلسة عامة غير رسمية بشأن موضوع "الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ الأسلحة الإشعاعية". وستكون هذه الجلسة مفتوحة أمام أعضاء المؤتمر والدول المراقبة وكذلك الخبراء التابعين للوفود. رفعت الجلسة العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠

— — — — —